مجلة مؤتة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الثاني، 2023.
DOI: https://doi.org/10.35682/mjhsc.v38i2.624

دراسة العلاقة بين التركز الصناعي ومعدل الربحية في قطاع الصناعات التحويلية الأردني

مصعب يونس الكساسبه*

حسن عبدالرحمن العمرو

ملخص

هدفت هذه الدراسة الى التحقق من وجود تأثير متبادل بين التركز الصناعي والربحية في قطاع الصناعة التحويلية الأردني، وإلى معرفة اتجاه وحجم هذا التأثير إن وجد. ونظراً لعدم توفر البيانات على مستوى قطاع الصناعة التحويلية الكلي فقد تم الاعتماد على بيانات الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي. ولتحقيق هدف الدراسة تم التحليل من خلال استخدام مزيج من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية (Panel Data Analysis) للفترة (2010 -2017) على مستوى 7 قطاعات فرعية. وقد أظهرت النتائج تأثيراً موجباُ ومعنوياً للتركز الصناعي ممثلا بمؤشر هيرفيندايل على الربحية ممثلة بمؤشرين هما (هامش إجمالي الربح، وصافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى المبيعات)، بينما لم يكن هناك تأثير معنوي للتركز على الربحية ممثلة بمؤشر هامش صافي الربح. كما أكدت النتائج على وجود تأثير معنوي وموجب للربحية ممثلة بمؤشرين هما (هامش إجمالي الربح، صافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى المبيعات) على التركز الصناعي، بالمقابل لم يكن هناك تاثير معنوي للربحية ممثلة بمؤشر هامش صافي الربح على التركز الصناعي.

الكلمات المفتاحية: التركز الصناعي، معدل الربحية، مؤشر هيرفندايل.

* قسم اقتصاديات المال والأعمال، كلية الأعمال، جامعة مؤتة.

تاريخ تقديم البحث: 2020/2/25. تاريخ قبول البحث: 2020/7/15م .

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2023 م.

Study of the Relationship between Industrial Concentration and the Rate of Profitability in the Jordanian Manufacturing Sector

Musab Younis Al-Kasasbeh[*]

kasasbehmosab@gmail.com

Hasan Abdulrahman Al-Amro

Abstract

This study aims at verifying the existence of a mutual effect between industrial concentration and profitability in the Jordanian manufacturing sector and at finding out the direction and size of this effect, if there is any. Due to the lack of data pertinent to the overall manufacturing sector, the data of the industrial companies listed on the Amman Stock Exchange was relied upon. To achieve the objective of the study, the analysis was carried out through the use of a combination of cross-sectional data and time series (Panel Data Analysis) for the period (2010-2017) at the level of 7 sub-sectors. The results showed a positive and significant impact of industrial concentration represented by the Herfendail Index on profitability represented by the two indicators of gross profit margin and net profit before interest and tax to sales. However, there was no significant effect of concentration on profitability represented by the Net Profit Margin Index. The results also confirmed the existence of a significant and positive influence of profitability represented by the two indicators aforementioned (i.e. gross profit margin, net profit before interest and tax to sales) on industrial concentration. On other hand, there was no significant effect of profitability represented by the net profit margin index on industrial concentration.

Key Words: Industrial Concentration, Profitability Ratio, Herfendail Index.

[*] Faculty of Business, Department of Financial and Business Economics, Mutah University.
Received: 25/2/2020. Accepted: 15/7/2020.
© All rights reserved to Mutah University, Karak, The Hashemite Kingdom of Jordan, 2023.

مجلة مؤتة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الثاني، 2023.
DOI: https://doi.org/10.35682/mjhsc.v38i2.624

مقدمة:

يعتبر نموذج (هيكل–سلوك –أداء) (The Structure-Conduct-Performance model) (SCP) حجر الأساس في تحليل الاقتصاد الصناعي، كما أنه مبني أساساً على فكرة بسيطة مفادها أن المنافسة متعلقة بسلوك المنشآت لكنها مقيدة بمجموعة من القيود التقنية، التشريعية، والاقتصادية التي تحدد قواعد المنافسة وتحد من الإستراتيجيات المتاحة.

وكان أول ظهور لهذا النموذج على يد (Masson) سنة 1937 في لقاء الجمعية الاقتصادية الأمريكية حيث اقترح نموذج (SCP) لتحليل عمل الأسواق، ويعتمد هذا النموذج في تحليله على وجود علاقة بين أداء المنشآت وهيكل السوق (Jean, 2004).

وفي سنة 1956 أدخل (Joben) تلميذ (Masson) مفاهيم جديدة في هذا النموذج موضحاً علاقته بهيكل السوق، ومنذ ذلك الحين عرف النموذج استعمالاً واسعاً في تحليل الأسواق والإستراتيجيات التنافسية. يرتبط مفهوم هيكل السوق بعدد المنشآت العاملة في هذا السوق ومدى تركزها، وقد عرف الاقتصادي الفرنسي سيسموندي مفهوم التركز في أوائل القرن الماضي بأنه: وجود عدد قليل من المنشآت الكبيرة الكثيفة رأس المال، وانقراض المنشآت الصغيرة وخصوصاً المهنية، ويرجع السبب في ذلك حسب رأيه إلى الحرية المطلقة التي تميز بها المسار الاقتصادي التي أثر فيها المذهب الحر على النشاط الاقتصادي في ذلك الوقت، فالمنافسة الحرة تسببت في تضاؤل رؤوس أموال المنشآت الحرفية واندثارها تدريجياً تاركة مجموعة من المنشآت الضخمة(Bamkrmah, 2008) .

ويعتبر التركز أحد أهم أبعاد هيكل الصناعة، وأكثرها استخداما لأنه أكثر طواعية للقياس، وغالباً ما تكون البيانات المتعلقة بقياس التركز منشورة في معظم البلدان مثل: حجم المبيعات، حجم الإنتاج، الأصول، رأس المال، بالإضافة إلى عدد المنشآت في الصناعة، فالتركز يوضح الوزن المطلق أو النسبي لحجم المنشآت في السوق.

ويجب عند قياس التركز الصناعي الأخذ بعين الاعتبار العدد والحجم النسبي للمنشآت في كل سوق، حيث إن الصناعة تكون أكثر تركزاً كلما زاد التباين بين الحصص السوقيه للمنشآت في ذلك السوق. ظهر عدد كبير جداً في الدراسات التي تناولت العلاقة بين هيكل الصناعة مقاساً بنسبة التركز الصناعي وبين أدائها مقاساً بمعدل الربحية، وكانت نتائج هذه الدراسات متقاربة لأثر التركز الصناعي على معدل الربحية. لذلك تهدف هذه الدراسة إلى قياس العلاقة السببية بين التركز

الصناعي ومعدل الربحية بالنسبة إلى المنشآت العاملة في قطاع الصناعات التحويلية في الأردن والمدرجة في سوق عمان المالي.

مشكلة الدراسة:

يعتبر التركز الصناعي مقياساً للقوة الاحتكارية، ومن خلاله يمكن تحديد هيكل السوق، حيث يمثل ارتفاعه تحويل هيكل السوق من سوق أقرب إلى المنافسة إلى سوق أقرب إلى الاحتكار وهذا يعني زيادة القدرة على التحكم بالسعر الأمر الذي يمكنه أن ينعكس إيجابا على معدل الربحية ولكن هذه النتيجة ليست حتمية لأن زيادة التركز قد تؤدي إلى زيادة حدة المنافسة مما قد يجبر المنشأة على التضحية بجزء من ربحيتها من خلال تخفيض الأسعار (المنافسة السعرية) وذلك من أجل الحصول على حصة سوقية أكبر وبالتالي زيادة في درجة تركزها.

لذلك تسعى هذه الدراسة للإجابة على التساؤلات الآتية:

1. هل هناك أثر للتركيز الصناعي على معدل الربحية؟ وإذا وجد أثر فما هو اتجاهه؟
2. هل هناك أثر لمعدل الربحية على التركز الصناعي؟ وإذا وجد أثر فما هو اتجاهه؟

الإطار النظري والدراسات السابقة:

يلعب التركز الصناعي دوراً مهماً في تحديد سلوك المنشأة في السوق، ونعني بالتركز الصناعي الحالة التي يسيطر فيها عدد قليل من المنتجين على السوق، وهناك متغيران رئيسيان يحددان درجة التركز، وطبيعة هيكل السوق وهما: عدد المنشآت في السوق، والتوزيع النسبي لحجم المنشأة في السوق، وبطبيعة الحال فإن التركز الصناعي له تأثيرٌ على أداء المنشآت في السوق، وعلى آلية التسعير، وتحقيق الربح المطلوب، في حين إن ارتفاع التركز يعني زيادة القوة الاحتكارية في السوق وبالتالي تحقيق ربح أعلى، وأن انخفاض التركز يعني انخفاض القوة الاحتكارية في السوق وبالتالي تحقيق ربح أقل (Alamro, 2015).

لقد ميز العالم الألماني سومبارت بين ثلاثة مفاهيم للتركيز هي: تركز الإنتاج، تركز الثروة، وتركز النقود، وفي هذا الصدد سوف يتم التركيز على تركز الإنتاج الذي يقصد به "الكيفية التي يتوزع بها الإنتاج الكلي على عدد المنشآت القائمة في السوق". وقد أوضح سومبارت أن هذا النوع من التركز قد يؤثر في النظام الاقتصادي والاجتماعي، فطرق الإنتاج في المنشآت ذات رؤوس

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhsc.v38i2.624

الأموال الكبيرة تعتبر مصدر إثراء وتطوير لطرق الإنتاج في السوق وبالتالي يمكن أن تعد ميزة للاقتصاد ككل (Dahah, 2015) .

لقياس درجة التركز أهمية كبيرة في معرفة درجة المنافسة أو الاحتكار، وتحديد نوع السوق، وهذا يؤثر على قدرة المنتجين على تحديد السعر. كما أن ارتفاع درجة التركز في السوق يمكن أن يؤدي إلى وجود طاقة إنتاجية غير مستغلة من قبل المنشآت، وهذا يعني عدم الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، ويمكن أن يحدث ذلك إذا كانت المنشأة الاحتكارية تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن وتلجأ إلى تحديد حجم الإنتاج والسعر عند المستوى الذي يحقق لها هذا الهدف، وهذا الحجم من الإنتاج قد لا يحقق الاستغلال الأمثل والكامل للطاقة الإنتاجية للمنشأة.

بالرغم من ذلك يمكن أن يكون للتركيز آثار إيجابية على مستوى التطور التقني والتكنولوجي لأن ارتفاع درجة التركز ووجود منشآت احتكارية كبيرة تحقق أرباح مرتفعة تمكن تلك المنشآت من إنفاق جانب من تلك الأرباح على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

وسوف نتناول في هذا السياق أكثر مقاييس التركز شيوعا وهي على النحو الآتي:

1- مقلوب عدد المنشآت: يعد مقلوب عدد المنشآت (n/1) أبسط مؤشرات التركز، ومن المآخذ العملية على هذا المؤشر أنه لا يأخذ بعين الاعتبار الأحجام النسبية للمنشآت، فمن الأفضل أن يعكس المؤشر الحجم النسبي للمنشآت بالإضافة إلى أعدادها .

2- نسبة التركز ل(n) منشاة: وهي أكثر المؤشرات استخداماً،وتمثل مجموع الحصص السوقية لأكبر عدد معين من المنشآت وقد تكون أربع منشآت ((Cr4 أو ثمان منشآت Cr8)) أو n منشاة Crn)) (Clark، 2005):

$$Crn=\sum_{i=1}^{r} \frac{Xi}{X} =\sum_{i=1}^{r} si$$

حيث: xi: مبيعات المنشاة i

X: مبيعات السوق

Si: الحصة السوقية للمنشأة i= 1,2,….n

ويتميز مؤشر نسبة التركز بالبساطة وسهولة التطبيق، إلا أنه يأخذ أكبر المنشآت حجماً ولا يدخل كل المنشآت في الاعتبار. كما أن اختيار أكبر المنشآت حجماً في السوق لا يستند إلى معيار موضوعي محدد وإنما ممكن أن يختلف من باحث إلى آخر.

3- مقياس هيرشمان-هيرفندال (The Herfindahl-Hirschman Index HHI): لقد أصبح لهذا المؤشر شعبية متزايدة بين المهتمين بالاقتصاد الصناعي في السنوات الأخيرة، كما أن لهذا المؤشر أهمية خاصة في تحليل الأسعار في أسواق احتكار القلة، وهو يمثل مجموع مربعات نسبة إسهام كل منشأة من المنشآت الموجودة في السوق إلى الحجم الكلي للقطاع (الحصة السوقية). إن أهم مزايا مقياس هيرشمان-هيرفندال أنه يأخذ بالاعتبار كل المنشآت الموجودة في السوق، ولا يكتفي فقط بإسهام المنشآت الأكبر حجماً. وبالتالي فهو يأخذ بالاعتبار دخول منشآت جديدة أو خروج بعض المنشآت من السوق (Jean, 2004).

ويحسب مقياس هيرشمان-هيرفندال وفق الصيغة التالية:

$$HHI = \sum_{i=1}^{n} \frac{xi}{X} = \sum_{i=1}^{n} Si$$

Si : الحصة السوقية للمنشأة i .

4- منحنى لورنس: وهو شكل بياني بسيط يصور التفاوت في توزيع الإنتاج بين المنشآت ويقيس المحور الرأسي لمنحنى لورنس النسبة المئوية التراكمية للإنتاج بالسوق، ويقيس المحور الأفقي النسبة المئوية التراكمية لعدد المنشآت، وهنا ترتب المنشآت من الأصغر إلى الأكبر، والشكل التالي يوضح منحنى لورنس لأحد الأسواق.

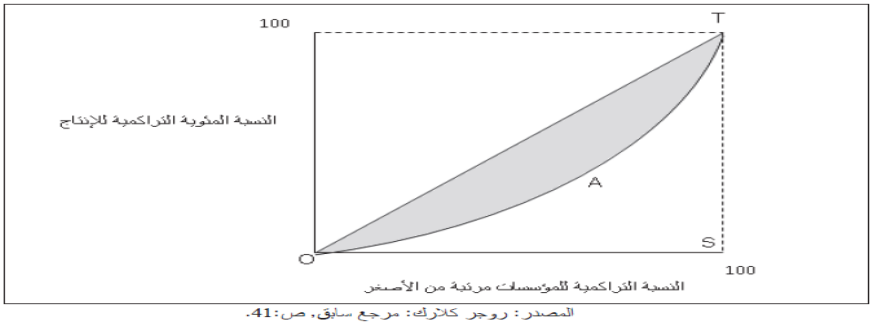

المصدر: روجر كلارك: مرجع سابق، ص:41.

الشكل (1) منحنى لورنس لتركز إحدى القطاعات

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhsc.v38i2.624

لاحظ من الشكل أن خط المحور (OT) يمثل حالة تساوي المنشآت في أحجامها حيث إن (x%) من المنشآت تنتج (x%) من الإنتاج الكلي، بينما يمثل المنحنى A منحنى لورنس وكلما زاد تباين المنشآت في إنتاجها (زادت درجة التركز فيها) وابتعد منحنى لورنس عن خط المحور.

يؤثر في درجة التركز الصناعي عدة عوامل أهمها:

- حجم السوق: يمكن قياس حجم السوق من خلال حجم الطلب الكلي الذي من الممكن أن يؤثر على التركز من اتجاهين مختلفين، فزيادة الطلب الكلي (زيادة حجم السوق) قد تؤدي الى زيادة حجم الانتاج لبعض المنشآت في ضل عدم دخول منشآت جديدة إلى السوق، وبالتالي زيادة درجة التركز، أما في حالة دخول منشآت جديدة إلى السوق فأن درجة التركز سوف تنخفض (Angelier, 1993).
- الإندماج : يعرف الاندماج على أنه هو كل عمل ينشأ عنه نقل كلي أو جزئي لملكية أو حقوق الانتفاع من ممتلكات أو أسهم أو حصص أو التزامات منشأة إلى منشأة أخرى، الذي من شأنه أن يمكن منشأة أو مجموعة منشآت من السيطرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منشأة او مجموعة منشآت أخرى. وبالتالي يؤدي الاندماج إلى رفع تنافسية المنشـــآت من خـــلال زيادة حصتها السوقية وزيادة قوتها في السوق عبر خفض الكلف الادراية والتســويقية (Ministry of Trade & Industry, 2009).

مما سبق يلاحظ أن الاندماج يؤدي إلى انخفاض أعداد المنشآت في السوق وبالتالي زيادة درجة التركز. ويمكن التمييز بين نوعين من الاندماج؛ اندماج عامودي: وهنا الاندماج يتم بين منشأتين منشأة تنتج مادة أولية ومنشأة تنتج سلعة نهائية تستخدم المادة الاولية في انتاجها. اندماج أفقي: حيث يتم الاندماج بين منشأتين تنتجان نفس السلعة.

- مستوى أسعار السلع المستوردة (البديلة للسلع المنتجة محلياً): إن انخفاض أسعار السلع المستوردة يؤدي إلى زيادة درجة التركز في السوق؛ لأن انخفاض أسعار السلع المستوردة المنافسة للإنتاج المحلي يؤدي إلى خروج بعض المنشآت من السوق وتوقفها بسبب عدم قدرتها عن المنافسة مما يؤدي إلى انخفاض عدد المنشآت وزيادة درجة التركز.

- عوائق الدخول إلى السوق: إن صعوبة دخول منشآت جديدة إلى السوق نتيجة وجود عوائق قانونية أو طبيعية يؤدي إلى انخفاض عدد المنشآت الموجودة فيه، مما يؤدي إلى زيادة درجة التركز. ومن الأمثلة على العوائق القانونية حقوق الملكية، والامتيازات التي تقوم الحكومات بمنحها لمنشأة معينة دون غيرها، أما العوائق الطبيعية فيتمثل بعضها بمدى توفر المادة الأولية، وقدرة المنشأة على استيراد التكنولوجيا عالية التكاليف، فضلاً عن ذلك تعتبر اقتصاديات الحجم من العوائق الطبيعية، حيث تتميز المنشآت التي تتمتع باقتصاديات الحجم بانها قادرة على إنتاج كمية كبيرة من السلع بتكلفة منخفضة مقارنة بالمنشآت الداخلة حديثا إلى السوق، مما يشكل عائقا أمام هذه المنشآت من الدخول إلى السوق، وهذا بدوره يزيد من درجة التركز.

ربحية المنشأت:

تتكون كلمة الربحية (Profitability) من مقطعين، الربح (Profit) والمقصود به إجمالي النفقات مطروحاً من إجمالي الإيرادات، والقدرة (Ability) وهي تشير إلى قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح (Barad,2010)، لذلك يتمثل مفهوم الربحية في قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح. وقبل البدء بإعطاء مفهوم محدد للربحية لابد من التمييز بين مفهومين مختلفين (الربح والربحية) إذ بالرغم من أن كلاً من الربح والربحية مترابطان وقد جرى استعمالها بشكل متبادل أغلب الأحيان، إلا أن هنالك فرقاً واضحاً كما هو الفرق بين الإنتاج والإنتاجية. إذ إن الربح مفهوم مطلق بينما الربحية مفهوم نسبي، حيث يشير الربح إلى إجمالي الدخل المكتسب في حين أن الربحية تشير إلى الكفاءة التشغيلية للمنظمة (Vala, 2011) .

وقد أشار (Gipson, 2011) إلى الربحية بأنها قدرة المنشأة على توليد الأرباح، في حين عرفها كل من (Besley & Brigham, 2008) بأنها النتيجة الصافية لعدد من السياسات، وأشار كلٌ من (Upton & Howard, 1953) إلى أن الربحية هي القدرة على الكسب، وعرفها كلٌ من (Samuel & Abdulateef, 2016) بأنها قدرة إدارة المنشأة على استثمار الموارد أو الموجودات بكفاءة لتوليد الإيرادات. وجرى قياس الربحية التشغيلية بنسبة الدخل التشغيلي إلى المبيعات، وتشير هذه النسبة إلى كيف يمكن لمستوى معين من المبيعات أن يؤثر في الدخل التشغيلي (Li, et al., 2014). وتحسب هذه النسبة بقسمة الأرباح قبل الفوائد والضرائب على صافي المبيعات. كما تعتبر نسبة الدخل التشغيلي المرتفعة مقياساً للكفاءة التشغيلية

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhsc.v38i2.624

للمنظمة (Periasamy, 2012)، في هذه النسبة تؤخذ الأرباح قبل الفوائد والضرائب والسبب في ذلك هو أن هذه النسبة مقياس لوظيفة العمليات ومن ثم يجب تجاهل الفوائد والضرائب ورسوم التمويل الأخرى (Bhattachaya, 2007)، والنسبة المرتفعة تدل على الكفاءة في تخفيض التكاليف التشغيلية للمنظمة (Hafid, 2016) .

طبقاً للنظرية الاقتصادية فإن الهدف الرئيسي للمنشأة الصناعية هو تحقيق أقصى ربح ممكن وبالتالي يعتبر معدل الربحية من أهم المؤشرات التي تعتمد عليها في قياس أداء المنشأة، حيث إذا كان السوق أقرب إلى الاحتكار فأن الطلب على السلعة يكون على الأغلب غير مرن وتزداد قدرة المنشأة على رفع السعر، وهذا يؤدي إلى زيادة معدل الربحية. بالمقابل إذا كان السوق أقرب الى المنافسة فإن الطلب على السلعة يكون مرناً وتقل قدرة المنشأة على رفع السعر وهذا يقلل معدل الربحية، كما أن هناك العديد من المقاييس لحساب الربحية والمتمثلة في هامش الربح الإجمالي، هامش الربح التشغيلي وهامش الربح الصافي، العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية (Asmael & Rahemah, 2008).

ويمكن تعريف مؤشرات الربحية في هذه الدراسة كما يلي:

أولاً: إجمالي الربح إلى المبيعات (هامش الربح الإجمالي): حيث تشير هذه النسبة إلى مساهمة كل دينار من المبيعات في إجمالي أرباح المنشأة بعد خصم تكاليف مدخلات الانتاج، ويعطى بالصيغة التالية:

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \frac{\text{اجمالي الربح}}{\text{المبيعات}} \times 100\%$$

ثانياً: صافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى المبيعات: وهو يشير إلى نسبة إجمالي الربح مطروحا منه المصاريف التشغيلية إلى المبيعات، وتعبر هذه النسبة عن مساهمة كل دينار من المبيعات في الأرباح التشغيلية، ويعطى بالصيغة التالية:

$$\text{صافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى المبيعات} = \frac{\text{اجمالي الربح} - \text{المصاريف التشغيلية}}{\text{المبيعات}} \times 100\%$$

ثالثاً: صافي الربح الى المبيعات (هامش صافي الربح): وتعبر هذه النسبة عن مساهمة كل دينار من المبيعات في صافي ربح المنشأة، ويعطى بالصيغة التالية:

$$\text{هامش صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}} \times 100\%$$

تشير الأدبيات الاقتصادية أن هناك علاقة تبادلية بين التركز الصناعي وربحية المنشآت الصناعية (Alqurishi, 2000) . حيث إن زيادة التركز تساهم في زيادة الربحية وذلك لأن زيادة التركز تعني قوة احتكارية أكبر للمنشأة وبالتالي زيادة قدرتها على التحكم في سعر السلعة وهذا بدوره يؤدي إلى تحقيق مزيدٍ من الأرباح.

من جانب آخر فان الربحية المرتفعة من شانها أن تساعد المنشأة على تحسين وتطوير جودة المنتج من خلال البحث العلمي والتكنولوجيا، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة قبول المنتج لدى المستهلكين، وبالتالي زيادة الطلب عليه، وهذا يعني زيادة حجم المنشأة في السوق من خلال زيادة حصتها السوقية، وهذا بدوره يساهم في زيادة درجة التركز، ويعزز من المركز التنافسي لهذه السلعة في السوق (تنافسية غير سعرية).

هناك طريقة أخرى تساهم فيها الربحية المرتفعة بزيادة درجة التركز، حيث إن تحقيق معدلات ربحية مرتفعة يفسح المجال أمام المنشأة من التضحية بجزء من هذه الربحية من خلال تخفيض الأسعار من أجل زيادة حصتها السوقية، الذي يدفع بدورة إلى زيادة درجة التركز في السوق، مما يعني زيادة قدرتها التنافسية في السوق (تنافسية سعرية).

لقد أكدت النتيجة السابقة بعض الدراسات، فيما دحضتها دراسات أخرى، ومنها دراسة(Hmeadat, 2005) التي هدفت إلى التحقق من أن معدل أرباح الصناعات الأردنية عالية التركز أعلى من معدل أرباح الصناعات الأردنية الأقل تركزا، وقد استخدمت الدراسة بيانات عامي (1999–2000)، لـ(77) صناعة تحويلية معرفة بأربع خانات رقمية حسب التصنيف الصناعي الدولي (ISIC). وقد بينت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1% بين معدل الربحية والقوة الاحتكارية المعبر عنها بدرجة التركز الصناعي. بالمقابل أشارت نتائج دراسة (Aljarrah, 2010) التي هدفت إلى اختبار العلاقة بين هيكل السوق وربحية

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhsc.v38i2.624

البنوك العاملة في الجهاز المصرفي الأردني خلال الفترة الممتدة من (2001 –2005) إلى وجود علاقة موجبة بين التركز والربحية.

أما دراسة (Amjad, 2007) التي هدفت إلى دراسة تأثير التركز على الربحية للقطاع الصناعي في غرب الباكستان للفترة (1965–1970)، فقد أشارت إلى أن الطاقة الإنتاجية المرتبطة بالتركز قد أثرت بصورة إيجابية على هامش الربح. كما أشارت دراسة (Suminto & Yasushi, 2011) إلى وجود تأثير إيجابي وهام للتركز الصناعي على الربحية عند تحليلها لمحددات الربحية في البنوك الأندونيسية خلال الفترة (2001–2008).

فضلاً عن ذلك قام (Margarida, 2015) بدراسة أثر هيكل السوق على الأداء المالي في قطاع الصناعات التحويلية في البرتغال حيث اشتملت العينة على 257 صناعة تحويلية للفترة (2004–2011). وقد أكدت النتائج على وجود علاقة ايجابية بين الأداء المالي المتمثل بالربحية والعائد على الأصول والتركز المتمثل بمؤشر هيرشمان–هيرفندال (HHI) والحصة السوقية. دراسة أخرى (Meral, 2015) هدفت إلى قياس درجة التركز للصناعات التحويلية في تركيا للفترة (2009 – 2012) مستخدمة بيانات مقطعية تتضمن 224 صناعة تحويلية. وقد أشارت النتائج إلى تراجع طفيف في نسبة التركز الإجمالية. حيث تراجعت التركز مقاسا بـ (نسبة تركيز أربع شركات) (CR4) من 0.51 إلى 0.49، كما انخفض مؤشر هيرفندايل (HHI) من 0.173 إلى 0.153.

وقد أوضحت دراسة (العمرو وآخرون، 2015) مدى تأثير الانفتاح التجاري على نسبة هامش الربح في قطاع الصناعة التحويلية في الأردن، حيث أظهرت النتائج تراجع مؤشر نسبة هامش الربح لقطاع الصناعة التحويلية خلال مرحلتي الانفتاح التجاري الأولى (1999 - 1990) والثانية (2009 - 2000) مقارنة مع المرحلة التي سبقت الانفتاح التجاري (1989 - 1976).

واقع الصناعات التحويلية في الأردن خلال الفترة (2010 -2017):

يعد القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصاديه باعتباره المقياس والمؤشر الأساس لتطور الدول وتخلفها، ويمثل المحرك الأساس للنمو وجوهر عملية التنمية الاقتصادية وذلك لارتباطه الشديد بالقطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال القدرة على خلق الروابط الخلفية والأماميه (Backward & Forward Linkages)، والأردن كأحد الدول النامية اعتمد التنمية الصناعية هدفاً استراتيجي، حيث طور في سياساته الصناعية والتجارية وعكسها في خططه التنموية

المتلاحقة؛ فالقطاع الصناعي يحتل مكانة إستراتيجية في الاقتصاد الأردني، من خلال مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي (Arab Industrial Report, 2007).

شهد قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة (2010-2011) تحسناً محدوداً في أدائه، إذ سجل نمواً نسبته 4% بالأسعار الثابتة، مما أدى إلى ارتفاع مساهمة القطاع في نمو الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الثابتة، ويعزى نمو قطاع الصناعة التحويلية خلال تلك الفترة إلى ارتفاع الطلب العالمي على الصناعات المحلية، خصوصاً صادرات المناطق الصناعية المؤهلة التي حققت نمو خلال تلك الفترة بمعدل 30.6%.

أما خلال الفترة من (2012 -2017) شهد قطاع الصناعة التحويلية تباطؤاً في أدائه، إذ سجل نموا بواقع 2.3% بالأسعار الثابتة، وسبب هذا التباطؤ ناتج عن تأثر قطاع الصناعة التحويلية بالإضطرابات الإقليمية وانخفاض الطلب العالمي على الأسمدة، إضافة إلى تباطؤ صادرات منتجات المناطق الصناعية المؤهلة التي نمت بنسبة 3.8% خلال عام 2011، كما تأثر قطاع الصناعة التحويلية في زيادة أسعار الطاقة خلال عام 2013، حيث رافقه تباطؤ في رصيد التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعات التحويلية التي نمت بنسبة 5.3% خلال عام 2013، مقابل 9.5% خلال عام (Annual report of the Central) (Bank, 2007 2012).

التركز الصناعي :

يعتبر التركز الصناعي من العناصر المهمه في تحديد هيكل الصناعه الذي بدوره يساهم في تحديد سلوك المنشأت. وقد قامت هذه الدراسة بحساب نسبة التركز الصناعي للشركات العاملة في قطاع الصناعات التحويلية الأردني والمدرجة في سوق عمان المالي وعددها (7) قطاعات فرعية للفترة (2010 -2017) من خلال مؤشر هرفيندايل (HHI).

تشير نتائج حساب معدل التركز كمتوسط للفترة (2010 -2017) بحسب مقياس هرفيندايل (HHI)، وكما هو موضح في الجدول رقم (1) إلى أن أعلى معدل للتركز بلغ 100% وذلك في قطاع الطباعة والتغليف، يعزى ذلك إلى وجود منشأة واحدة في سوق الطباعة والتغليف وبالتالي يعتبر سوق احتكار تام، كما بلغ ثاني أعلى معدل للتركز 63.17% وذلك في قطاع التبغ والسجائر حيث يسود هذا القطاع احتكار مزدوج لوجود شركتن عاملتين فيه هما: شركة (الإقبال

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhsc.v38i2.624

للاستثمار) وشركة (مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسجائر). بينما بلغ معدل التركز في قطاع الأدوية والصناعات الطبية 36.87% ويتميز سوق قطاع الأدوية والصناعات الطبية بوجود منشأة مسيطرة وهي شركة دار الدواء للتنمية والاستثمار التي بلغ معدل حصتها السوقية 53% من حجم هذا السوق ولا يوجد منشأه قريبه منها.

كما بلغ معدل التركز الصناعي في قطاع الملابس والجلود والنسيج 32.93% وهو سوق يتسم أيضاً بوجود منشأة مسيطرة تمتلك ما معدله 42% من حجم سوق الملابس والجلود والنسيج وهي شركة (الزي لصناعة الألبسة الجاهزة). أما سوق الصناعات الهندسية والإنشائية فقد بلغ معدل التركز فيه 30.8% ويعتبر هذا السوق أيضاً سوق منشأه مسيطرة لوجود منشأه تمتلك ما يقارب 50% من حجم هذا السوق وهي شركة الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية وبفارق كبير عن أقرب منافسيها. وفي سوق الصناعات الكيماوية بلغ معدل التركز 26.16% وهو أقرب إلى سوق احتكار القلة لوجود أربع منشآت تسيطر على 60% من حجم السوق، بينما بلغ معدل التركز في سوق الأغذية والمشروبات 21.8% وهو يمثل سوق منشأة مسيطرة لوجود منشأة تمتلك ما نسبته 40% من حجم السوق، وهي الشركة الوطنية للدواجن في حين بلغت الحصة السوقية للمنشأة التي تليها 17%.

الجدول (1) نسبة التركز في قطاع الصناعات التحويلية للشركات المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة (2010 -2017) مقاسا بمؤشر هرفيندايل

السنة	الصناعات الكيماوية	الصناعات الهندسية والانشائية	الأغذية والمشروبات	الأدوية والصناعات الطبية	قطاع الطباعة والتغليف	قطاع الملابس والجلود والنسيج	التبغ والسجائر
2010	20.24	27.68	21.56	35.83	100.00	31.86	54.71
2011	24.18	27.54	22.11	36.06	100.00	33.16	58.32
2012	28.72	26.50	22.89	33.57	100.00	29.92	53.18
2013	26.46	27.97	22.26	32.72	100.00	29.98	54.07
2014	23.83	30.65	23.04	36.42	100.00	32.81	57.08
2015	23.85	34.46	20.70	40.32	100.00	32.09	67.13
2016	31.37	34.47	20.46	43.15	100.00	38.21	73.67
2017	30.66	37.63	21.36	36.92	100.00	35.41	87.17
Average	26.16	30.89	21.8	36.87	100	32.93	63.17

المصدر: سوق عمان المالي، تم معالجة البيانات من قبل الباحث استناداً إلى معادلة مؤشر هيرفندايل.

الربحية:

تعرف الربحية على أنها مدى كفاءة وقدرة المنشآت على تحقيق ربح من خلال استخدام مواردها المتاحة والقدرة على تخفيض التكاليف، مع ملاحظة الفرق بين الربح والربحية، حيث يشير الربح إلى إجمالي الدخل المكتسب بينما تشير الربحية إلى الكفاءة التشغيلية للمنشأة.

وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على ثلاثة مؤشرات لقياس الربحية وهي: هامش الربح الإجمالي، وصافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى المبيعات، وهامش الربح الصافي.

حيث تعطى هذه المقاييس بالصيغ الآتية:

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \frac{\text{اجمالي الربح}}{\text{المبيعات}} \times 100\%$$

$$\text{صافي الربح قبل الفوائد والضريبة الى المبيعات} = \frac{\text{اجمالي الربح} - \text{المصاريف التشغيلية}}{\text{المبيعات}} \times 100\%$$

$$\text{هامش صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{المبيعات}} \times 100\%$$

الجدول (2) هامش الربح الإجمالي في قطاع الصناعات التحويلية الأردني للشركات المدرجة في سوق عمان المالي في الفترة من (2010 -2017)

السنة	الصناعات الكيماوية	الصناعات الهندسية والإنشائية	الأغذية والمشروبات	الأدوية والصناعات الطبية	قطاع الطباعة والتغليف	قطاع الملابس والجلود والنسيج	التبغ والسجائر
2010	17.45	13.44	16.33	52.73	19.87	26.58	22.50
2011	15.92	15.30	10.60	49.02	17.47	27.10	27.82
2012	17.61	16.07	12.75	51.82	18.31	25.89	30.53
2013	17.60	15.89	14.51	54.45	13.00	25.78	32.62
2014	15.92	15.66	17.42	55.20	13.57	21.38	31.23
2015	15.06	14.39	18.10	49.21	15.04	20.45	36.32
2016	18.58	17.54	14.63	51.45	18.62	19.63	40.67
2017	18.00	14.32	17.69	52.74	19.09	19.64	36.29
average	17.01	15.33	15.3	52.08	16.87	23.31	32.25

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhsc.v38i2.624

المصدر: سوق عمان المالي

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى معدل لإجمالي الربح من العمليات يبلغ 52.08% كمتوسط للفترة (2010-2017) وكان ذلك في قطاع الأدوية والصناعات الطبية بينما كان أقل هامش ربح إجمالي في قطاع الأغذية والمشروبات حيث بلغت نسبته 15.3% كمتوسط للفترة(2010 -2017).

وعند طرح المصاريف التشغيلية من إجمالي الربح نحصل على صافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى المبيعات كما يوضحه الجدول (3) حيث نلاحظ انخفاض كبير في معدل ربحية قطاع الأدوية والصناعات الطبية بعد طرح المصاريف التشغيلية من إجمالي الربح حتى وصل صافي الربح قبل الفوائد والضريبة في هذا القطاع إلى 2.3%.

وفي المقابل فأن أعلى نسبه لصافي الربح قبل الفوائد الضريبية كانت لقطاع التبغ والسجائر بمعدل 22.15%.

الجدول (3) صافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى المبيعات في قطاع الصناعات التحويلية الأردني للشركات المدرجة في سوق عمان المالي في الفترة من (2010 -2017)

السنة	الصناعات الكيماوية	الصناعات الهندسية والانشائية	الأغذية والمشروبات	الأدوية والصناعات الطبية	قطاع الطباعة والتغليف	قطاع الملابس والجلود والنسيج	التبغ والسجائر
2010	7.20	-0.34	4.89	18.00	11.70	21.65	14.75
2011	6.36	0.34	-2.23	-8.23	9.48	20.38	19.56
2012	11.32	-0.25	2.46	-4.07	10.30	22.14	21.35
2013	8.65	3.46	6.32	8.06	4.74	17.63	22.86
2014	6.57	5.42	9.35	5.61	5.50	14.88	19.88
2015	3.28	1.09	9.11	-2.09	6.48	12.52	22.71
2016	11.14	7.51	1.09	2.08	10.26	16.97	25.23
2017	4.73	2.95	5.93	-0.91	10.84	8.46	30.86
Average	7.40	2.52	4.62	2.30	8.66	16.83	22.15

المصدر: سوق عمان المالي

وبعد طرح الفوائـد والضريبة نحصـل على صافي الربح إلى المبيعات (هامش صـافي الربح)، حيث نلاحـظ أن أعـلى معدل لصافـي الربح كانت لقطاع التبغ والسـجائر حيث بلغـت نسبته 19.1% بينما بقي قطاع الأدوية والصناعات الطبية صاحب النسـبة الأقل حيث بلغـت معدل صـافي الربح له 2-% كما يوضحه الجدول (4).

الجدول(4) هامش صافي الربح في قطاع الصناعات التحويلية الأردني للشركات المدرجة في سوق عمان المالي في الفترة من (2010 -2017)

السنة	الصناعات الكيماوية	الصناعات الهندسية والانشائية	الأغذية والمشروبات	الأدوية والصناعات الطبية	قطاع الطباعة والتغليف	قطاع الملابس والجلود والنسيج	التبغ والسجائر
2010	3.52	-5.13	2.86	13.77	6.87	15.42	13.16
2011	3.51	-4.33	-3.77	-12.61	5.33	15.80	17.16
2012	7.81	-4.78	1.57	-9.27	6.41	17.66	18.98
2013	5.44	0.35	4.80	3.92	3.27	13.54	20.52
2014	3.39	3.54	8.11	0.67	3.72	11.33	17.11
2015	0.15	-0.81	7.61	-6.32	4.67	8.62	19.71
2016	8.52	5.86	-0.31	-2.40	7.82	12.58	21.49
2017	1.46	1.11	4.79	-5.50	8.35	3.63	24.78
average	4.22	-0.52	3.20	-2.00	5.80	12.32	19.11

المصدر: سوق عمان المالي

التحليل القياسي للعلاقة بين التركز والربحية:

لبيان العلاقة والتأثير المتبادل بين التركز والربحية في قطاع الصناعات التحويلية للشركات المسجلة في سوق عمان المالي قامت الدراسة باستخدام نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، وقد اكتسبت نماذج Panel Data في الآونة الأخيرة اهتماما خاصة بالنسبة للدراسات الاقتصادية لأنها تأخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلافات بين الوحدات المقطعية (Hsaio, 2003).

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhsc.v38i2.624

وقد قامت هذه الدراسة بأخذ سبعة قطاعات فرعية لقطاع الصناعة التحويلي الأردني خلال الفترة (2010-2017)، معتمدة على بيانات القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق عمان المالي.

وبشكل عام يمكن كتابة النموذج القياسي بالصيغة التالية:

$$Y_{it} = B_{0(i)} + \sum_{i=1}^{k} BjXj(it) + \varepsilon it, \quad i = 1,2, \dots N \quad t = 1,2, \dots T \dots (1)$$

حيث ان Y_{it} تمثل المتغير التابع للقطاع i عند الفترة الزمنية t , $B_{0(I)}$ تمثل قيمة المقطع في المشاهدة i. BJ تمثل قيمة المعلمات للمتغيرات المستقلة. $XJ_{(it)}$ تمثل قيمة كمتغيراً مستقلاً (التفسيري) للقطاع i عند الفترة الزمنية t و ε_{it} تمثل قيمة الخطأ في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t. حيث i: تمثل عدد القطاعات , t: تمثل عدد الفترات الزمنية.

اختبارات تحديد النموذج الملائم:

من أجل معرفة النموذج المناسب يتم استخدام مجموعة اختبارات:

أولاً: اختبار مضاعف لاغرانج (Lagrange Test): تم اقتراح هذا الاختبار من قبل (Breusch & Pagan, 1980)، وهو يتبع توزيع كاي تربيع ويعطى بالعلاقة الآتية (الشوربجي، 2011) (Alshorbaji, 2011):

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)} \left(\frac{\sum_{i=1}^{n} \left(\sum_{t=1}^{T} \hat{u}_{it} \right)^2}{\sum_{i=1}^{n} \sum_{t=1}^{T} \hat{u}_{it}^2} - 1 \right)^2 \mapsto \chi_1^2 \quad \dots 08$$

ويقوم هذا النموذج على الفرضيات التالية:

H_0: نموذج الانحدار التجميعي (Pooled) هو النموذج المناسب.

H_1: نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect (FE) أو العشوائية Random Effect (RE) هو النموذج المناسب.

بعد إجراء الاختبار يتم تحديد النموذج المناسب من خلال قيمة (P-value). إذا كانت (P-value > 0.05) ، نقبل الفرضية الصفرية أي أن نموذج (Pooled) هو النموذج الملائم.

أما إذا كانت (P –value < 0.05), عندئذ نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة أي أن منهجية التأثيرات الثابتة (FE) أو منهجية التأثيرات العشوائية (RE) هي المنهجية الملائمة.

ثانياً: اختبار هوسمان (Hausman Test): يستخدم اختبار (Hausman) للمفاضلة بين المنهجيتين (RE, FE) لتحديد ايهما الأنسب لاختبار بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data). وتعطى صيغة (Hausman Test) على الشكل التالي:

$$\boldsymbol{H = (\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})' \, [Var(\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})]^{-1} (\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})}$$

حيث تمثل:

$(\hat{\beta}_{OLS} - \hat{\beta}_{GLS})$ الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية

$Var(\hat{B}_{OLS}) - Var(\hat{B}_{GLS})$ الفرق بين مصفوفة التباين المشترك لكل مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

ويقوم هذه النموذج على الفرضيات التالية:

H_0: نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب.

H_1: نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب.

بعد إجـــراء اختبار Hausman Test يتم تحديد المنهجـــية المناسبة من خـــلال قيمة (P-value)، فاذا كانت (P-value > 0.05) ، يتم اختيار منهجية (Random Effect). وإذا كانت (P –value < 0.05) ، يتم اختيار منهجية (Fixed Effect).

النموذج القياسي ووصف متغيرات الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة السببية بين التركز الصناعي ومعدل الربحية في قطاع الصناعات التحويلية الأردني للشركات المدرجة في سوق عمان المالي للفترة (2010 -2017). ولتحقيق هذا الهدف تم توصيف النماذج القياسية التالية:

$$HHI_{1t} = B_{0(i)} + \sum_{i=1}^{k} BjXj(it) + \varepsilon it, \; i = 1,2,\dots,N \quad t = 1,2\dots\dots,T \dots (1)$$

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhsc.v38i2.624

حيث تمثل HHI_{it} قيمة المتغير التابع للقطاع i عند الفترة الزمنية t. بينما تمثل $B_{(0)i}$ قيمة المقطع للقطاع i. اما Bj تمثل قيمة المعلمات للمتغيرات المستقلة، بينما تمثل Xj قيمة المتغير التفسيري j للقطاع i عند الفترة الزمنية t وتشمل (P,XQ,KQ)، ويمثل ε_{it} قيمة الخطأ للقطاع i عند الفترة الزمنية t. مع ملاحظة ان P هنا تمثل مقاييس الربحية الثلاثة، وهي (هامش إجمالي الربح (P1)، صافي الربح قبل الفوائد والضريبة الى المبيعات (P2)، هامش صافي الربح (P3). أي أننا سوف نقوم بتقدير هذا النموذج ثلاث مرات وفي كل مرة نقوم بأخذ أحد مقاييس الربحية ضمن المتغيرات المستقلة. كما يمثل KQ نسبة رأس المال إلى الانتاج كمقياس لكثافة رأس المال، بينما يعبر XQ عن نسبة الصادرات إلى الانتاج كمقياس لكثافة التصدير.

$$P_{1t} = B_{0(i)} + \sum_{i=1}^{k} BjXj(it) + \varepsilon it, \quad i = 1,2,\dots,N \quad t = 1,2\dots\dots,T \dots.(2)$$

حيث تمثل P_{it} قيمة المتغير التابع في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t. وهو يمثل أحد مقاييس الربحية الثلاثة، أي أننا سوف نقوم بتقدير نموذج الربحية ثلاث مرات، وفي كل مرة نقوم بأخذ أحد المقاييس الثلاثة متغيراً مستقلاً. بينما تمثل $B_{(0)i}$ قيمة المقطع في المشاهدة iK اما Bj تمثل قيمة المعلمات للمتغيرات المستقلة، بينما تمثل Xj قيمة المتغير التفسيري j في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t وتشمل (HHI,XQ,KQ)، ويمثل ε_{it} قيمة الخطأ في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t.

وفيما يلي وصف لمتغيرات الدراسة:

HHI: مؤشر هيرفيندايل كمقياس لدرجة التركز والقوة الاحتكارية في السوق، وقد أشارت النظريات الاقتصادية إلى وجود علاقة طردية بين التركز والربحية، حيث إن زيادة التركز يعني زيادة القوة الاحتكارية للمنشأة وبالتالي زيادة قدرتها على التحكم بالسعر، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الربح. وقد تم احتساب هذا المؤشر من قبل الباحث استنادا إلى البيانات الواردة في سوق عمان المالي كما هو موضح في الملاحق.

P: معدل الربحية وتم قياسه من خلال ثلاثة مؤشرات K(P1, P2, P3) ويتوقع نظريا أيضاً أن زيادة الربحية تساعد المنشأة في تحسين جودة منتجاتها من خلال البحث والتطوير والتكنولوجيا وبالتالي زيادة الطلب عليه، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة حجم المنشأة في السوق أي زيادة

تركزها. وقد تم الاعتماد على بيانات مؤشرات الربحية الثلاثة الواردة في سوق عمان المالي كما هو موضح في الملاحق.

KQ: نسبة رأس المال إلى الإنتاج كمقياس لكثافة رأس المال، تعد كثافة رأس المال أحد عوائق الدخول إلى السوق، التي بدورها تعد من العوامل التي تزيد من نسبة التركز والربحية للمنشآت العاملة في هذا السوق.

XQ: نسبة الصادرات إلى الإنتاج كمقياس لكثافة التصدير، وسوف يتم توضيح أثر هذا المتغير على كلٍ من التركز والربحية على النحو الآتي:

أ) تأثير كثافة التصدير (XQ) على الربحية (P): تفترض النظرية الاقتصادية أن سلوك المنشآت المهتمة بالأداء التصديري يكون مبنياً على أساس المقارنة بين الأرباح التي يمكن تحقيقها من الأسواق المحلية والخارجية، فإذا كانت الأرباح التي تجنيها المنشآت من الأسواق الخارجية أكبر أو تساوي الأرباح التي تحققها من الأسواق المحلية، ستتجه المنشآت في سلوكها التسويقي إلى الأسواق الخارجية (Tamminen & van, 2013). وبناء على ذلك قد يكون لكثافة التصدير أثر ايجابي أو سلبي على الربحية.

ب) تأثير كثافة التصدير (XQ) على التركز (HHI): تتمتع المنشآت المهتمة بالأداء التصديري بمرونة عالية فيما يتعلق بالحصة السوقية، وذلك من خلال تنويع أسواق البيع وتوزيع المبيعات على الأسواق الخارجية، مما يمنح تلك المنشآت فرصة لاحلال مبيعاتها من السوق المحلي إلى الأسواق الخارجية في حال تعرض السوق المحلي لصدمة طلب سلبية أو ضغوط تنافسية (Wanger, 2015). أي أن كثافة التصدير تساعد المنشأة في زيادة حصتها السوقية أي زيادة درجة تركزها (HHI) أو المحافظة عليها في حال حدوث أزمات في السوق المحلي.

نتائج الاختبارات الإحصائية والتحليل القياسي:

تتكون الاختبارات الإحصائية لمتغيرات الدراسة من ثلاث مراحل, المرحلة الأولى سوف يتم من خلالها اختبار استقرارية البيانات من خلال اختبار (Unit Root Test)، أما في المرحلة الثانية سوف يتم استخدام اختبارات التحديد (LM Test) و (Hausman Test) على التوالي. وفي المرحلة الثالثة سوف يتم إجراء التقدير باستخدام النموذج المناسب.

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhsc.v38i2.624

أولاً: نتائج اختبار استقرارية البيانات (Unit Root Test)

لاختبار استقرارية البيانات تم استخدام اختبار (Levin- Lin- Cho Test (LLC حيث تكون البيانات مستقرة إذا كانت (P-value < 0.05)، عندها نرفض الفرضية الصفرية (H_0) ونقبل الفرضية البديلة (H_1)، ويحدث العكس إذا كانت قيمة (P-value > 0.05).

بعد إجراء اختبار الاستقراية تبين H، البيانات مستقرة عند المستوى كما يظهرها الجدول (5) حيث H من جميع قيم P- value كانت H أقل من 5%.

جدول (5) نتائج اختبار الاستقرارية (Stationary Test)

المتغير	t-statistic	probability	عدد فترات التباطؤ	درجة الاستقرارية
HHI	**-3.85903**	**0.0001**	**1**	**Level**
P1	-2.66868	0.0038	1	Level
P2	-3.07665	0.0010	1	Level
P3	-3.64507	0.0001	1	Level
KQ	-68.2147	0.0000	1	Level
XQ	-3.21553	0.0007	1	Level

ثانياً: اختبارات تحديد المنهجية المناسبة للتقدير

لتحديد العلاقة السببية بين التركز والربحية في الشركات الصناعية المسجلة في سوق عمان المالي للفترة (2010-2017) قامت هذه الدراسة وبالاستناد إلى الدراسات السابقة والأدبيات الاقتصادية بصياغة نموذجين قياسيين، ثم اختبار كل نموذج على ثلاثة مراحل وذلك بحسب مؤشر الربحية المستخدم.

في النموذج القياسي الأول تم اختبار تأثير الربحية بمؤشراتها الثلاثة (P1, P2, P3) على التركز الصناعي ممثلاً بمؤشر هيرفيندايل (HHI):

$$HHI = F(P1,KQ,XQ)$$
$$HHI = F(P2,KQ,XQ)$$

$$HHI = F(P3,KQ,XQ)$$

بينما في النموذج القياسي الثاني، تم اختبار تأثير التركز الصناعي على الربحية بمؤشراتها الثلاثة من خلال المعادلات التالية:

$$P1 = F(HHI,KQ,XQ)$$
$$P2 = F(HHI,KQ,XQ)$$
$$P3 = F(HHI,KQ,XQ)$$

ولتحديد المنهجية المناسبة في تقدير النموذج القياسي سوف يتم بداية إجراء اختبار K(Lagrange Test) للمفاضلة بين منهجية (Pooled) و (RE,FE). حيث يحدد هذا الاختبار رفض أو قبول أحد الفرضيات التالية:

H_0: منهجية Pooled هي المنهجية المناسبة لتقدير النموذج.

H_1: منهجية FE او RE المناسبة لتقدير النموذج.

وذلك من خلال قيمة P- value حيث يتم قبول الفرضـــية الصفرية H_0 ورفض الفرضية البديلة H_1 إذا كانت قيمة P- value > 0.05 والعكس صحيح.

جدول (6) نتائج (Lagrange Test)

اختبار LM Breusch-Pagan	
النموذج الأول	P- value
المعادلة الأولى HHI = f(P1,KQ,XQ)	0.000
المعادلة الثانية HHI = f(P2,KQ,XQ)	0.000
المعادلة الثالثة HHI = f(P3,KQ,XQ)	0.000
النموذج الثاني	0.000
المعادلة الأولى P1 = f(HHI,KQ,XQ)	0.000
المعادلة الثانية P2 = f(HHI,KQ,XQ)	0.000
المعادلة الثالثة	0.000

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhsc.v38i2.624

	P3 = f(HHI,KQ,XQ)

تظهر نتائج اختبار (Lagrange Test) في الحدول (6) رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن منهجية الانحدار التجميعي (Pooled) هي المنهجية المناسبة وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن منهجية الآثار الثابتة (FE) أو منهجية الآثار العشوائية (RE) هي المنهجية المناسبة. بعد ذلك تم الاستعانة باختبار (Hausman Test) لتحديد المنهجية الملائمة بين (RE,FE). حيث يحدد هذا الاختبار قبول أو رفض إحدى الفرضيات التالية اعتمادا على قيمة (P-value):

H_0: منهجية الآثار العشوائية (RE) هي المنهجية الملائمة للتقدير.

H_1: منهجية الآثار الثابتة (FE) هي المنهجية الملائمة للتقدير.

جدول (7) نتائج (Hausman Test)

Correlated Random Effects – Hausman Test		
النموذج	المعادلة	Probability
الأول	الأولى الثانية الثالثة	0.8065 0.0000 0.0000
الثاني	الأولى الثانية الثالثة	0.4666 0.0000 0.0000

أظهرت نتائج (Hausman Test) أن المنهجية الملائمة لتقدير المعادلة الأولى في النموذج الأول هي منهجية (RE) حيث كانت قيمة P- value > 0.05 بيما تشير نتائج الاختبار إلى أن المنهجية المناسبة لتقدير المعادلة الثانية والثالثة في النموذج الأول هي منهجية (FE) حيث قيمة P- value < 0.05. أما بالنسبة للنموذج الثاني الذي يقيس أثر التركز على مؤشرات الربحية فقد أظهرت نتائج الاختبار أن المنهجية الملائمة لتقدير المعادلة الأولى هي منهجية (RE) حيث قيمة P- value > 0.05 بينما تشير نتائج الاختبار إلى أن منهجية (FE) هي المنهجية المناسبة لتقدير المعادلة الثانية والثالثة للنموذج الثاني حيث قيمة P- value < 0.05.

ثالثاً: نتائج تقدير النموذج القياسي الأول

تظهر نتائج تقدير المعادلة الأولى كما هو مبين في الجدول (8) Yالى وجود تأثير موجب ومعنوي لهامش الربح الإجمالي (P1) كمؤشر للربحية على مؤشر هيرفينداىل (HHI) كمؤشر للتركز الصناعي. حيث إن زيادة هامش الربح الإجمالي بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة التركز بمقدار (0.544) وحدة. بالمقابل لم يكن هناك أي تأثير معنوي لكثافة رأس المال (KQ) وكثافة التصدير (XQ) على التركز.

كما تظهر نتائج تقدير المعادلة الثانية إلى وجود تأثير معنوي وموجب لصافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى المبيعات (P2) على التركز الصناعي. حيث إن زيادة صافي الربح قبل الفوائد والضريبة بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة التركز بمقدار (0.319) وحدة. بالمقابل لم يكن هناك أي تأثير معنوي لكثافة رأس المال وكثافة التصدير على التركز.

وتظهر نتائج تقدير المعادلة الثالثة في النموذج القياسي الأول عدم وجود أي تأثير معنوي لهامش صافي الربح (P3) كمؤشر للربحية على التركز الصناعي (HHI)، وأيضا أظهرت النتائج عدم وجود أي تأثير معنوي لكثافة رأس المال وكثافة التصدير على التركز.

جدول (8) نتائج تحليل الانحدار الخطي للنموذج الأول

Random Effect (EGLS) HHI = 34.081 + 0.544P1 + 0.008KQ - 0.153XQ P- value (0.024) (0.023) (0.953) (0.136)			
R^2	F- statistic	D.W	Obs
0.14	0.04	0.69	56
Fixed Effect (EGLS) HHI = 37.334 + 0.319P2 – 0.001KQ – 0.157XQ P- value (0.000) (0.050) (0.993) (0.193)			
R^2	F- statistic	D.W	Obs
0.96	0.0000	0.65	56
Fixed Effect (EGLS) HHI = 36.851 + 0.252P3 – 0.012KQ – 0.151XQ P- value (0.003) (0.133) (0.936) (0.146)			
R^2	F- statistic	D.W	Obs
0.96	0.0000	0.61	56

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhsc.v38i2.624

نتائج تقدير النموذج القياسي الثاني:

يظهر الجدول (9) نتائج تحليل الانحدار للنموذج القياسي الثاني، حيث تمثل مؤشرات الربحية المتغير التابع، وتظهر نتائج تقدير المعادلة الأولى إلى وجود أثر معنوي وموجب لمؤشر هيرفيندايل (HHI) كمؤشر للتركز الصناعي على هامش إجمالي الربح (P1) كمؤشر للربحية. حيث إن زيادة التركز بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة هامش الربح الإجمالي بمقدار (0.174) وحدة. بالمقابل لم يكن هناك أي أثر معنوي لكثافة رأس المال (KQ) وكثافة التصدير (XQ) على هامش إجمالي الربح. بينما أظهرت نتائج تقدير المعادلة الثانية إلى وجود تأثير معنوي وموجب للتركز على صافي الربح قبل الفوائد والصريبة إلى المبيعات (P2) كمؤشر للربحية، حيث إن زيادة التركز بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة صافي الربح قبل الفوائد والضريبة بمقدار (0.251) وحدة. بينما لم يكن هناك أي تأثير معنوي لكثافة رأس المال وكثافة التصدير على صافي الربح قبل الفوائد والضريبة إلى المبيعات. تتوافق نتائج المعادلتين الأولـــى والثانية من حيث التأثـير الموجب والمعنوي للتركز على الربحية مع الأدبيـــات الاقتصادية وعدة دراسات اقتصادية منها: دراسة (Suminto & Yasushi, 2011)، ودراسة (Mohammad et al., 2015). أما نتائج تقدير المعادلة الثالثة فقد أظهرت عدم وجود أي تأثير معنوي للتركز الصناعي (HHI) على هامش صافي الربح (P3)، وهذه النتيجة مخالفة للأدبيات الاقتصادية ولنتائج تقدير المعادلتين الأولى والثانية ولكنها تتفق مع دراسة (Chia et al., 2015). وتظهر النتائج أيضاً عدم وجود أي تأثير معنوي لكل من كثافة رأس المال وكثافة التصدير على هامش صافي الربح.

جدول (9) نتائج تحليل الانحدار الخطي للنموذج الثاني

Random Effect (EGLS) P1 = 20.966 + 0.174HHI – 0.079KQ + 0.008XQ p- value (0.005) (0.025) (0.352) (0.889)			
R^2	F- statistic	D.W	Obs
0.11	0.09	0.99	56
Fixed Effect (EGLS) P2 = 27.268 + 0.251HHI – 0.112KQ + 0.040XQ p- value (0.000) (0.050) (0.399) (0.675)			
R^2	F- statistic	D.W	Obs
0.74	0.000	1.87	56
Fixed Effect (EGLS) P3 = 42.887 + 0.192HHI – 0.104KQ + 0.004XQ			

p- value (0.000)	(0.133) (0.432)	(0.966)	
R^2	F- statistic	D.W	Obs
0.74	0.000	1.90	56

النتائج:

لقد أظهر التحليل القياسي مجموعة من النتائج نوردها على النحو التالي:

1. وجود علاقة تبادلية موجبة بين التركز الصناعي والربحية في قطاع الصناعة التحويلية ممثلاً بالشركات المدرجة في سوق عمان المالي. وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما توصل إليه (Margarida, 2015)، كما اختلفت هذه النتيجة عن ما توصل إليه (Hmeadat, 2005).
2. وجود تأثير معنوي وموجب للتركز الصناعي على هامش الربح الإجمالي، وتاثير معنوي وموجب للتركز الصناعي على صافي الربح (قبل الفوائد والضريبة) إلى المبيعات، وعدم وجود أي تأثير معنوي للتركز على هامش صافي الربح. وقد اتفقت هذه النتيجة مع ما توصل إليه (Amjad, 2007)
3. وجود تأثير معنوي وموجب لهامش الربح الإجمالي على التركز الصناعي، وتأثير معنوي وموجب لصافي الربح (قبل الفوائد والضريبة) إلى المبيعات على التركز الصناعي، وعدم وجود تأثير معنوي لهامش صافي الربح على التركز الصناعي.
4. عدم وجود أي تأثير معنوي لكثافة رأس المال وكثافة التصدير على التركز الصناعي.
5. عدم وجود أي تأثير معنوي لكثافة رأس المال وكثافة التصدير على مؤشرات الربحية.

التوصيات:

1- اتخاذ السياسات الاقتصادية اللازمة لدعم قطاعات الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية، بما يعزز من تنافسيتها في السوق المحلي والعالمي.

2- اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المستهلك من الأضرار التي قد تلحق به نتيجة زيادة تركز بعض القطاعات وزيادة قوتها الاحتكارية تبعا لذلك.

3- دعم القطاعات الصناعية ذات الربحية المنخفضة من أجل زيادة مقدرتها التنافسية.

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhsc.v38i2.624

المراجع العربية

إسماعيل، مصطفى؛ ورحيمة، مصطفى (2018). الإستثمار في المخزون ودوره التفاعلي في العلاقة بين الطاقة الإنتاجية والربحية التشغيلية– بحث تطبيقي على عدد من الشركات الصناعية العراقية، *مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم*، 42 (6)، 1– 29.

الجراح، وليد (2010). العلاقة بين هيكل السوق وربحية البنوك العاملة بالسوق الاردني، الجامعة الأردنية– عمادة البحث العلمي، 37 (1)، 261–251

العمرو، حسن (2015). محددات نسبة هامش الربح في قطاع الصناعة التحويلية في الأردن، *مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 23(4)، 73–96.

العمرو، حسن وآخرون (2014). تأثير الانفتاح التجاري على نسبة هامش الربح في قطاع الصناعة التحويلية الأردني، *مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*. 30(3)، 103–128.

القرشي، مدحت (2005). الاقتصاد الصناعي، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.

بامخزمة، أحمد (2008). *اقتصاديات الصناعة*، الطبعة 5، المملكة العربية السعودية: دار زهران للنشر والتوزيع.

حميدات، وآخرون (2005). العلاقة بين التركز الصناعي ومعدل الربحية في السوق الصناعي التحويلي الأردني: دراسة قياسية .التعاون الصناعي في الخليج العربي، *منظمة الخليج للاستشارات الصناعية*، 25(98)، 6 – 45 .

كلارك، روجز (1994). *اقتصاديات الصناعة، ترجمة فريد بشير ظاهر*، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر والتوزيع.

وزارة التجارة والصناعة، مديرية المنافسة، *قانون المنافسة* رقم(33) لعام 2009 .

References:

Al-Amo, et al., (2014). The effect of trade openness on the profit margin of industrial Jordanian sector, *Mutah Lil-Buhuth wad-Dirasat, Humanities and Social Sciences Series*, 30(3), 103-128.

Al-Amro, H. (2015). The Determinant Of Price-cost Margin on Jordanian Manufacturing Sector, *Mutah Lil-Buhuth wad-Dirasat , Humanities and Social Sciences Series*, 23(4), 73-96.

Al-Jrrah, W. (2010). The relationship between the structure of the market and the profitability of the banks operating in the Jordanian market, University of Jordan, *the University of Scientific Research*, 37 (1), 261-251.

Amjad, R. (2007). *Private Industrial Investment in Pakistan*, 1960–70. London. Cambridge University Press.

Amyids et al., (2005). The relationship between industrial concentration and the rate of profitability in the Jordanian transformational industrial market: A standard study. Industrial Cooperation in the Arab Gulf, *Gulf Industrial Consulting Organization*. 25(98), 45-6.

Angelier, J. (1994). Industry Elements method, OPU, Alger.

Barad, M. (2010). *A Study of Liquidity Management of Indian Steel Industry*, PhD thesis, Saurashtra University.

Barasara, R. (2013). *An Analytical Study of Capital structure Vis – A – Vis Profitability of Banking Industry in India*, PhD thesis, Saurashtra University.

Bemkhteb, A. (2008). *Industrial Economics*, 5th edition, Saudi Arabia. Zahran Publishing and Distribution House.

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhsc.v38i2.624

Bhattacharya, H. (2007). *Total management by ratios: An analytic Approach to management control and stock market valuations*, 2nd Ed., New Delhi, sage publications.

Chia, S. & Keoh, L. (2015). *The Relationship between Market Concentration and Performance:Evidence from Malaysian General Insurance Industry*, University Sains Malaysia International Conference on Social .

Clarke, R. (1994). *Industry Economics, Translation Fred Bashir Zahir*, Kingdom of Saudi Arabia. Martian Publishing and Distribution House.

Dahdah, H. (2015). *Industry structure and role in defining the strategic options of the industrial facility - case study of the mobile service industry in Algeria*, Unpublished master's Thesis, Algeria.

Gibson, H. (2011). *Financial Reporting & Analysis*, 12th Ed., USA, South-Western, Cengage Learning.

Hafid, I. (2016). The Effect of Margin Profit and Total Assets towards Sustainable Growth Rate of the Distributor and Trade Company, *International Business Management*. 10 (4), 423-428.

Hsiao, C. (2003). Analysis of panel Data, Cambridge University Press, Klevmarken, N. A. Panel Studies: What can we learn from them? Introduction, European, *Economic Review*, 523-529.

Ismail, M. & Reheimat, M. (2018). Investment in inventory and its interactive role in the relationship between productive capacity and operational profitability - applied research on a number of Iraqi industrial companies, *University of Rafidain University of Science Journal*. 4(26), 1-29.

Jean, A. (1993). *Economies industrials Elements method*, E.d Office Publications Universities, Alger.

Margarida, R. (2015). *Does the market structure matter for firms profitability*? Portuguese Manufacturing sectors 2004-2011, Lisbon school of economics and management.Lisboa University.

Meral, N. (2015). The Concentration-Profitability Relationship in Turkish Industry, Hacettepe University Ankara, Türkiye. *European Journal of Economics and Business Studies*, 1(3), 0000

Ministry of Trade and Industry - *Competition Department*, Competition Law No. 33 of 2009.

Nabi, M. et al., (2015). Evaluating the Relationship between Concentration Indicators and Profitability of Banking Industry in Iran, University of Sistan and Baluchestan, Department of Economics, *Journalof The Faculty of Economicsand Administrative Sciences* . 5(2), 495-505.

Periasamy, P. (2010). *A textbook of Financial cost and Management Accounting*, Nagpur, Himalaya Publishing House.

Qurashi, M. (2005). *Industrial Economy*, Amman. Wael Publishing and Distribution House.

Rehman, M. et al., (2014), Select Financial Ratios as a Determinant of Profitability Evidence from Petrochemical Industry in Saudi Arabia, *European Journal of Business and Management*, 6(6), 187-196.

Samuel, O. & Abdulateef, Y. (2016). Liquidity Management and Profitability of Listed Food and Beverages Companies in Nigeria, *IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM).* 18 (2), 167-176.

Scott, B. & Eugene, B. (2008). *Essentials of Managerial Finance*, 4th. Ed, USA. Thomson SouthWestern.

Suminto, S. & Yasushi, S. (2011). *Post Crisis Indonesian Banking System Profitability: Bank-Specific, Industry-Specific, and Macroeconomic Determinants*, Graduate School of Asia Pacific Studies, Ritsumeikan Asia Pacific University, Japan 2Graduate School of Management, Ritsumeikan Asia Pacific University,

Sutton, J. (1998). *Technology and Market Structure: theory and history*, MIT Press.https://mitpress.mit.edu/books/technology-and-market-structure.

Upton, B. & Howard, M. (1953). Introduction to Business Finance, 1 st Ed., New York, McGraw-Hill book company, Inc.

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhsc.v38i2.624

Vala, S. (2011). *A Comparative Study of Profitability vis-à-vis Liquidity of Co-operative Milk Producer's Unions of Gujarat State*, PhD thesis, Saurashtra University.

Wagner, J. (2011). Exports, Imports and Firm Survival: First evidence for manufacturing enterprises in Germany, University of Luneburg, IZA Working *Paper Series in Economics*, No. 211.

الملاحق

المؤشرات الربحية في قطاع الصناعات التحويلية الأردني خلال الفترة (2017-2010)

الصناعات الكيماوية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي الربح من العمليات الى المبيعات %	17.45	15.9182	17.61094	17.60385	15.92	15.06	18.58	18.00
صافي الربح قبل الفوائد والضريبة الى المبيعات %	7.20	6.36432	11.316	8.645026	6.57	3.28	11.14	4.73
صافي الربح الى المبيعات %	3.52	3.50923	7.809195	5.437461	3.39	0.15	8.52	1.46
الصناعات الهندسية والانشائية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي الربح من العمليات الى الايرادات %	13.44162	15.30375	16.06856	15.89131	15.66	14.39	17.54	14.32
صافي الربح قبل الفوائد والضريبة الى الايردات %	-0.3403	0.344997	-0.24827	3.461353	5.42	1.09	7.51	2.95
صافي الربح الى الايرادات %	-5.12824	-4.32789	-4.78453	0.346196	3.54	-0.81	5.86	1.11
الأغذية والمشروبات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي الربح من العمليات الى الايرادات %	16.33004	10.60241	12.75004	14.50627	17.42	18.10	14.63	17.69
صافي الربح قبل الفوائد والضريبة الى الايردات %	4.890601	-2.22955	2.458747	6.322706	9.35	9.11	1.09	5.93
صافي الربح الى الايرادات %	2.862107	-3.76642	1.566025	4.80222	8.11	7.61	-0.31	4.79
الأدوية والصناعات الطبية	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي الربح من العمليات الى الايرادات %	52.72687	49.02416	51.82319	54.45339	55.20	49.21	51.45	52.74
صافي الربح قبل الفوائد والضريبة الى الايردات %	18.00112	-8.23315	-4.06749	8.055103	5.61	-2.09	2.08	-0.91
صافي الربح الى الايرادات %	13.77441	-12.6072	-9.26996	3.91725	0.67	-6.32	-2.40	-5.50
قطاع الطباعة والتغليف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي الربح من العمليات الى المبيعات %	19.869	17.46864	18.31297	13.00421	13.57	15.04	18.62	19.09
صافي الربح قبل الفوائد والضريبة الى المبيعات %	11.70468	9.483425	10.29547	4.737124	5.50	6.48	10.26	10.84
صافي الربح الى المبيعات %	6.869267	5.325928	6.414283	3.268483	3.72	4.67	7.82	8.35
قطاع الملابس والجلود والنسيج	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي الربح من العمليات الى الايرادات %	26.57696	27.09715	25.88907	25.77879	21.38	20.45	19.63	19.64
صافي الربح قبل الفوائد والضريبة الى الايردات %	21.65308	20.38226	22.14395	17.63133	14.88	12.52	16.97	8.46
صافي الربح الى الايرادات %	15.42443	15.79598	17.65715	13.54254	11.33	8.62	12.58	3.63
التبغ والسجائر	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي الربح من العمليات الى الايرادات %	22.50	27.82	30.53	32.62	31.23	36.32	40.67	36.29
صافي الربح قبل الفوائد والضريبة الى الايردات %	14.75	19.56	21.35	22.86	19.88	22.71	25.23	30.86
صافي الربح الى الايرادات %	13.16	17.16	18.98	20.52	17.11	19.71	21.49	24.78

DOI: https://doi.org/10.35682/mjhsc.v38i2.624

الجدول (2.2.3) معدل الحصص السوقية للشركات العاملة في قطاع الصناعات التحويلية الأردني والمدرجة في سوق عمان المالي في الفترة (2010 -2017)

معدل الحصة السوقية	الأغذية والمشروبات	معدل الحصة السوقية	الصناعات الهندسية والإنشائية	معدل الحصة السوقية	الصناعات الكيماوية
0.13	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن ومنتجاتها	0.05	الأردنية لصناعة الأنابيب	0.30	الصناعية التجارية الزراعية / الإنتاج
0.12	الألبان الأردنية	0.14	الأردنية للصناعات الخشبية / جوا يكو	0.01	المتصدرة للأعمال والمشاريع
0.05	الاستثمارات العامة	0.50	الباطون الجاهز والتوريدات الإنشائية	0.08	الصناعات الكيماوية الأردنية
0.02	القرية للصناعات الغذائية والزيوت النباتية	0.14	العربية لصناعة المواسير المعدنية	0.09	الوطنية لصناعة الكلورين
0.08	العالمية الحديثة للزيوت النباتية	0.08	القدس للصناعات الخرسانية	0.10	الموارد الصناعية الأردنية
0.40	الوطنية للدواجن	0.08	أساس للصناعات الخرسانية	0.11	المتكاملة للمشاريع المتعددة
0.01	المصانع العربية الدولية للأغذية والاستثمار	0.01	سبأ لسكب المعادن	0.30	العربية لصناعة المبيدات والأدوية البيطرية
0.06	دار الغذاء				
0.03	مصانع الزيوت النباتية الأردنية				
0.01	عافية العالمية – الأردن				
0.15	سنيورة للصناعات الغذائية				

تابع جدول (2.2.3)

معدل الحصة السوقية	التبغ والسجائر	معدل الحصة السوقية	قطاع الملابس والجلود والنسيج	معدل الحصة السوقية	قطاع الطباعة والتغليف	معدل الحصة السوقية	الأدوية والصناعات الطبية
0.74	الإقبال للاستثمار	0.28	مصانع الآجواخ الأردنية	1.00	الإقبال للطباعة والتغليف	0.05	فيلادلفيا لصناعة الأدوية
0.26	مصانع الاتحاد لانتاج التبغ والسجائر	0.02	عقاري للصناعات والاستثمارات العقارية			0.09	الحياة للصناعات الدوائية
		0.42	الزي لصناعة الألبسة الجاهزة			0.25	الأردنية لإنتاج الأدوية
		0.25	اتحاد النساجون العرب			0.07	الشرق الأوسط للصناعات الدوائية والكيماوية والمستلزمات الطبية
		0.05	الألبسة الأردنية			0.01	المركز العربي للصناعات الدوائية
						0.53	دار الدواء للتنمية والاستثمار
						0.00	الكندي للصناعات الدوائية

مجلة مؤتة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الثاني، 2023.
DOI: https://doi.org/10.35682/mjhsc.v38i2.624